خلال محاضرة بكلية العمارة بالتعاون مع الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كارديني : اتجاهات العمارة تأثرت بالتغييرات الحضارية المتتابعة التي شهدها العالم

ضمن أنشطة برنامج حاضنة الصناعات الإبداعية نظمت كلية العمارة في جامعة الكويت بالتعاون مع الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة محاضرة بعنوان «تصميم التقاليد» ألقاها المعماري الايطالي استفانو كارديني أحد الخبراء المرشدين العالميين من المعهد الاوروبي للتصميم في ميلان وهي احدى الجهات المشاركة ضمن الفريق الاستشاري الايطالي لاتانزيو وذلك في الحرم الجامعي في الخالدية.

وقد تحدث المعماري الايطالي استفانو كارديني خلال المحاضرة عن الأصالة وإحياء التقاليد المتوارثة حيث تأثرت اتجاهات العمارة بالتغييرات الحضارية المتتابعة التي شهدها العالم بدرجات متفاوتة.

وأشار كارديني إلى الالتزام بالتقاليد الأصيلة للعمارة في مقابل الانحياز الى التجديد والابتكار الذى تفرضه العمارة العالمية الواردة بكل اشكالها وتنويعاتها ويظهر ذلك في المساهمات الهامة لتأصيل نظرية معمارية معاصرة تستند الى مراجعة واحياء التقاليد المعمارية وتأصيل تراث العمارة وتطويره.

وعلى الجانب الاخر تطرق إلى المعاصرة والحداثة والتجديد في التصاميم فقد تناول أفكار ونظريات جديدة تعتمد على مواكبة المتغيرات العالمية في الفكر والفن والعمارة وضرب عدة أمثلة على ذلك.

ومن جانبه ذكر رئيس قسم العمارة في كلية العمارة د.عبدالمطلب البلام أن العمارة ليست فنا أو علما فقط بل هي فن وعلم فن يقوم على الإبداع وعلم يقوم على ثوابت رياضية مبينا أن لكل عمرانية في أي مجتمع تقاليد خاصة بها ترتبط عادة بالعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع وقد صمدت هذه التقاليد لعدة قرون دون أن تتغير تغيرا ملموسا أو تجابهه أية تحديات إلا في السنوات المتأخرة حين ظهرت تقاليد جديدة في البناء.

وأشار البلام أن الوعي بالماضي في حقيقته إنما هو وعي المجتمع باستمراريته وأن التراث جزء من حاضرنا بحيث تبقى مفاهيم التراث ومفاهيم المعاصرة تنتمي كلها إلى بنية واحدة يسودها فهم واحد وممارسات قد لا تختلف عن بعضها كثيرا.

وقال البلام انه يجب أن نتعامل مع التراث على انه جزء لا يتجزأ من الحاضر فالتواصل الزمني ما بين ما قيل أو رُسم أو كتب أو نُحت او بُني في الماضي وبين ما هو قائم أمام أعيننا اليوم هو تواصل معرفي يتجسد في اعتماد راهن لأشكال في التعبير والممارسة تتطابق مع تلك التي كانت معتمدة آنذاك.

وأوضح البلام أن التراث الثقافي والحضاري يعتبر سجلاً للإبداع وذاكرة حافظة لقيمها ومقوّما من مقوّمات هويتها الحضارية مضيفاً أن التراث المعماري يعد أيضا علامة مضيئة وثمرة مشعة لهذا الإبداع الذي أسهمت به الحضارات وبما حملته من مظاهر جمالية وفنية واحتضنته من رموز ظلت به عنوان دالا على تطور هذه الحضارة وتقدم بُناتها وصُناعها وعلمائها عبر العصور المختلفة تمثلت في المآثر التي ظلت شامخة في مختلف بقاع العالم تشهد على نبوغ مهندسيها وخلود فنها وعراقة رموزها.

وأكد البلام أن تجديد التقاليد ليس معناه الرجوع للوراء بس العكس فيها نوع من أنواع الابتكار والتجديد كما أن كبرى الشركات نجاحها مرتبط بالمحافظة على طابعها وهويتها.

وفي الختام ثمن البلام تعاون الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المثمر مع كلية العمارة وتقديم مثل هذه المحاضرات التي تصب أولا وأخيرا في مصلحة وخدمة الطلبة.

كارديني أثناء المحاضرة

■ البلام : يجب أن نتعامل مع التراث على أنه جزء لا يتجزأ من الحاضر

■ التراث الثقافي والحضاري يعتبر سجلاً للإبداع

الجامعة وقعت مذكرة تعاون مع «التخطيط» لدعم مركز أبحاث المرأة

جانب من توقيع المذكرة

وقعت جامعة الكويت والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية امس مذكرة لتعزيز التعاون في المجالات المشتركة لاسيما دعم مركز دراسات وابحاث المرأة التابع للجامعة.

وأعرب مدير جامعة الكويت الدكتور حسين الانصاري في تصريح له عن سعادته بهذا التعاون مشيرا بدور الامانة العامة للتخطيط في تعزيز رأس المال البشري والابداع في دولة الكويت.

وأشار الانصاري الى اهمية المذكرة في تعزيز التعاون المشترك ودعم مركز دراسات وابحاث المرأة وغيرها من المراكز الاخرى التابعة للجامعة.

من جهته اكد الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي اهمية المذكرة في توسيع نطاق التعاون ليشمل جميع القطاعات بالجامعة التي كانت باكورتها توقيع وثيقة التعاون مع مركز دراسات وابحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية.

وقال مهدي ان المذكرة تهدف الى دمج المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في التنمية على وجه العموم موضحا ان المجلس بدأ وبالتعاون مع كلية الصحة العامة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي في وضع الاستراتيجية الوطنية للصحة في دولة الكويت.

واضاف ان التعاون مع جامعة الكويت ليس حديث العهد وانما هو راسخ ويضم إرثا تاريخيا وحصيلة معرفية كبيرة جدا مبينا انه مع تأسيس مركز الكويت للسياسات العامة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط ظهرت الحاجة الى صياغة سياسات عامة للدولة في ظل الاستعداد للخطة الإنمائية القادمة المبينة على دراسات شاملة وواضحة تنبثق عنها سياسات عامة قابلة للتنفيذ والتخطيط.

وتشمل المذكرة اجراء البحوث والدراسات وتبادل الخبرات الاكاديمية والمهنية في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لاسيما مجال دراسات المرأة والمسؤولية الاجتماعية والتعاون والتنسيق في مجال اقامة المؤتمرات والدورات التدريبية والفعاليات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين وتبادل الخبرات الاكاديمية والمهنية والقيام بالزيارات الميدانية.

يذكر ان المراكز المشمولة بالدعم من الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية هي المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل ومركز الكويت للسياسات العامة والمركز الوطني للاقتصاد المعرفي والمركز الوطني للبحوث التنموية.

تتمات

المبارك لن يصعد

كل تلك تعتبر عقبات تواجهه وتجعل مناقشته شبه مستحيلة.

وقالت مصادر نيابية متطابقة أن المبارك لن يصعد المنصة للاسباب آنفة الذكر،فضلا عن ما يتهدد الاستجواب الذي قدم حتى الآن من مطالب تدفع بعدم دستوريته.

هذه الآراء وافقها كلام الخبير الدستوري د.هشام الصالح الذي أكد لـ «الصباح»أن الاستجواب المقدم من النواب وليد الطبطبائي،ومرزوق الخليفة ،ومحمد المطير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك يخالف مواد الدستور الكويتي وما انتهت إليه المحكمة الدستورية العليا من ضوابط للاستجواب واحكام المساءلة السياسية لرئيس الحكومة.

وأضاف الصالح أن هذا الاستجواب خالف ما أشارت إليه المحكمة الدستورية بأن رئيس الوزراء يسأل عن السياسة العامة فقط حيث تضمن محاور تتعلق بأخطاء الوزراء وبالتالي كان من الواجب دستوريا أن يقدم مثل هذا الاستجواب إلى الوزراء المعنيين وليس إلى رئيس الحكومة.

وأوضح د. الصالح أن الاستجواب خالف احكام نص المادة 102 من الدستور الكويتي وكذلك احكام المحكمة الدستورية واللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وأشار إلى أن بعض محاور الاستجواب انصبت على اعمال الوزراء بينما البعض الاخر منها والمتعلق بقانون «البصمة الوراثية» لا يجوز مساءلة رئيس الحكومة عليه فهو تشريع اقره مجلس الامة وبالتالي كيف يسأل سمو رئيس الوزراء عن اعمال البرلمان.

وأعلن د. الصالح أن الاستجواب مكون من 5 محاور 4 منها غير دستورية ومحور واحد دستوري يتعلق ببرنامج عمل الحكومة وهو الوارد في المحور الرابع.

مشددا على ضرورة قيام لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بدورها وان تبدي كلمتها حول مدى دستورية هذا الاستجواب ومؤكدا في الوقت ذاته انه من غير المقبول دستوريا صعود سمو رئيس مجلس الوزراء منصة الاستجواب ليواجه ويفند محاور غير دستورية.

وذكر د. الصالح ان الخيارات المتاحة للتعامل مع هذا الاستجواب اما الغاء المحاور الغير دستورية وصعود المبارك ليواجه المحور الدستوري المتعلق ببرنامج عمل الحكومة فقط او تكليف اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية باعداد دراسة قانونية حول مدى دستورية هذا الاستجواب من عدمه.

وكان النائب سعدون حماد قال في تصريحات صحافية أن من المنطقي أن يؤجل الاستجواب،بحيث تتقدم الحكومة بطلب تأجيل المناقشة لوجود احتمالية لبطلان المجلس في 3 مايو المقبل وهو موعد حكم المحكمة الدستورية في الطعون المقدمة لها بشأن المجلس.

واضاف حماد في حال حكم المحكمة الدستورية بالبطلان فسوف يعود المجلس السابق ويتم الحل مجددا والدعوة للانتخابات،اما في حل عدم البطلان فسوف يخرج نائب ويأتي نائب آخر مكانه.

وقال أن أي مناقشة للاستجواب قبل تاريخ 3 مايو ستكون فقط للتكسب الإنتخابي.

طلب نيابي

وطالب الطبطبائي بتكليف لجنة الداخلية والدفاع بالتحقيق في وجود هذا العدد المذكور من المزورين خلال السنوات الأخيرة الماضية حسبما ورد في محاضر جلسة 11 / 4 /2017.

وأعرب الطبطبائي عن استغرابه من وصول الاختراق في الجهات الحكومية للدرجة التي تتيح تسجيل الآلاف باعتبارهم كويتيين وهم لا يستحقون أو مزورين ويصنفون ضمن المواطنين وهم غير ذلك.

وبين الطبطبائي أنه من خلال لجنة التحقيق ستتضح الحقائق بخصوص العدد الحقيقي للمزورين مشيرا إلى أنه ضمانا لشفافية الطلب فقد نص على تحديد التكليف في لجنة الداخلية والدفاع للتحقيق والتوصل إلى الرقم الحقيقي خلال 3 أشهر.

واعتبر الطبطبائي ان تلك القضية هي أخطر ما واجهه خلال عمله البرلماني الذي امتد 21عاما مؤكدا أن هذا الموضوع لن يمر مرور الكرام.

أكد النائب عبدالله الرومي أن التصويت الذي حصل في جلسة الثلاثاء بخصوص تعديل قانون المحكمة الادارية بالنسبة للطعن على قرار سحب واسقاط الجنسية فقط وليس منع الحكومة من سحب واسقاط الجنسية فهي تملك وفق قانون الجنسية سحب واسقاط الجنسية.

وقال الرومي في تصريح صحافي أن الاقتراح الذي تم التصويت عليه يوم الثلاثاء لا يحمي المزور او المزدوج او كل من عبث بجنسيته حتى وان مضى وقت طويل على فعل التزوير، لافتا الى أن المحكمة الادارية لا شأن لها بالدعوة الجزائية التي سقطت بالتقادم فهي تنظر في قرار منح الجنسية فإذا كان القرار بني على باطل او تزوير او غش أو غيره بما يخالف القانون فإن المحكمة لن تحكم له بإعادة جنسيته، وهذا هو فقط بإختصار موضوع الاقتراح الذي صوت عليه يوم الثلاثاء ورُفض.

وأضاف «اما التعديلات الاخرى على قانون الجنسية التي تنص على ان لا تسقط ولا تُسحب الجنسية الا بحكم قضائي وحماية للمزدوج او المزور وجميع الاقتراحات المقدمة على قانون الجنسية مرفوضة من قبلي لن ولم اوافق عليها».

من جانب آخر قررت لجنة الشؤون التعليمية خلال اجتماعها أمس دعوة وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس لحضور اجتماعها الأحد المقبل لاستكمال التحقيق في التعيينات والابتعاث في جامعة الكويت والمعهد التطبيقي بناء على تكليف المجلس.

وأوضح رئيس اللجنة النائب محمد الحويلة في تصريح صحافي أمس أن اللجنة اتفقت على أن تعطى الأولوية للنظر في تعديل القانون الخاص ببدلات المعلمين في وزارتي التربية والأوقاف.

وبين أنه تم تحديد موعد للاجتماع الأحد بعد المقبل لاستكمال مناقشة القانون والتصويت عليه تمهيدا لإحالته إلى المجلس.

وبين أن اللجنة بحثت سبل تسريع انجاز الاقتراحات، وقررت دعوة «التعليم العالي» لمناقشة المشاكل التي يواجهها الطلبة المبتعثون للخارج، والمشكلات التي تعيق تطبيق قانون محفظة الطالب وصندوق طالب العلم للطلبة الدارسين على حسابهم الخاص.

وأفاد بأن اللجنة ناقشت بشكل مبدئي الشهادات غير المعترف بها وتسريب الاختبارات، وقررت دعوة الوزير الفارس ووكيل الوزارة ومسؤولين للتحقيق في هذا الموضوع قريبا، مؤكدا أن العملية التعليمية تحتاج الى إعادة نظر وغربلة وتطوير.

«الميزانيات»:لابد

التعليم العالي.

وأكد رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد أن هناك إيجابية في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة وأن الديوان صنف جامعة الكويت من ضمن الجهات الجدية في تسوية ملاحظاتها بشكل إيجابي.

وأضاف ان المخالفات الواردة في تقرير المراقبين الماليين على الجامعة كان أغلبها يتعلق بصرف مبالغ مالية بناء على لوائح غير معتمدة من ديوان الخدمة المدنية والتي كانت محل خلاف بين جهاز المراقبين وإدارة الجامعة بعدم خضوع لوائحهم لديوان الخدمة المدنية.

وأشار عبد الصمد إلى أن هذا الأمر أدى إلى رفع الموضوع إلى مجلس الوزراء الذي حسم الخلاف لصالح الجامعة، ما ترتب عليه انتفاء أغلب المخالفات المسجلة عليها.

وأشار إلى عدم وجود وحدة تدقيق داخلي في جامعة الكويت، على الرغم من أهمية هذا الموضوع، حيث بررت الجامعة أنها بانتظار اعتماد الهيكل التنظيمي لها من قبل مجلس الخدمة المدنية.

وبين عبدالصمد أن جامعة الكويت لديها 18 مشروعا منها 13 مشروعا يخص مدينة صباح السالم الجامعية وتبين من خلال ملاحظات الديوان وجود بعض أوجه القصور، أدت إلى تدني نسبة الإنجاز في واحد من أهم المشاريع الحيوية في دولة الكويت.

وأضاف: بات ضروريا اتخاذ تدابير أكثر فاعلية تجاه المقاولين وإلزامهم بالشروط التعاقدية وبخاصة فيما يخص مسؤولية مدير المشروع بالتنسيق بين أعمال المقاولين والتأكد من التزامهم بإجراءات الأمن والسلامة في مواقع العمل حتى لا تتكرر حوادث الحريق والتي كانت أحد أسباب تأخر المشروع.

ولفت عبد الصمد إلى أن أعضاء هيئة التدريس لدى الجامعة بلغ 1504 أعضاء هيئة تدريس مقابل 38000 طالب، فيما بلغ عدد الشواغر لأعضاء هيئة التدريس 116 عضو هيئة تدريس بالإضافة إلى 93 معيد بعثة.

وأكد أن الجامعة مقبلة على تشغيل مشروع مدينه صباح السالم الجامعية عام 2020 بطاقة استيعابية 40000 طالب، ما يضع على عاتقها مسؤولية توفير أعضاء هيئة تدريس وتدريب لهذا المشروع بما يضمن تشغيله بكفاءة وفاعلية.

وشدد عبدالصمد على أهمية قبول معيدي البعثات وأعضاء هيئة التدريس وفق اشتراطات مهنية بعيدا عن التقديرات الشخصية للجان القبول.

وأشار إلى ترتيب جامعة الكويت حسب مؤسسة QS لتصنيف الجامعات بلغ المرتبة 24 على مستوى الدول العربية، كما أتت الكويت في المرتبة قبل الأخيرة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال عبدالصمد إن جامعة الكويت هي الاقدم في المنطقة حيث تم تأسيسها في سنة 1961م، الامر الذي يضع على عاتق إدارة الجامعة ان تكون ضمن المراكز الأولى بين دول المنطقة وليس قبل الأخير، وذلك نظرا للخبرة الاكاديمية التي تتمتع بها.

وأكد عبدالصمد دعم اللجنة الكامل لتطوير المستوى الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس من خلال البحث العلمي أو أي متطلبات أخرى من شأنها رفع جودة التعليم العالي في دولة الكويت وارتفاع تصنيف جامعة الكويت على مستوى دول المنطقة، وبشأن مطالبات الجامعة.

وأكد عبدالصمد انه لا مانع من إعادة ترتيب بنود ميزانية البحث العلمي للجامعة حسب أولوياتها على أن تلتزم بسقف الميزانية المحدد من قبل وزارة المالية، مضيفا: قررنا تشكيل فريق مكون من ممثلي الجامعة ووزارة المالية والمكتب الفني باللجنة لدراسة ذلك الموضوع.

وكيل الداخلية

المهنئين من العسكريين والمدنيين وكبار الشخصيات والمواطنين بمناسبة نيله الثقة الأميرية السامية بترقيته إلى رتبة فريق وتعيينه وكيلا لوزارة الداخلية في قاعة الفريق م. الشيخ أحمد عبدالله الخليفة الصباح بمقر وزارة الداخلية في مبنى نواف الأحمد بمنطقة صبحان.

ورحب الفريق الدوسري بضيوفه معرباً عن شكره لهم، ومؤكداً أن «هذه الثقة الأميرية ستظل خير حافز لبذل مزيد من الجهود والعمل الدؤوب والعطاء لدعم أمن الوطن في ظل قيادته العليا الرشيدة».

كما توجه الفريق الدوسري بالتحية والتقدير لمن سبقوه في تولي هذا المنصب «والذين عملوا بكل تفان وإخلاص للحفاظ على أمن الوطن وأمان المواطنين».

البلدية تنفي

حول دخول بعض المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك الادمي «عار عن الصحة» لاسيما ان جميع المواد تخضع للفحص مخبري وفحص الطبيب البيطري فضلا عن سحب عينات منها لمطابقة صلاحيتها وفقا للانظمة واللوائح المتبعة.

وأوضحت انه في حال التأكد من عدم الصلاحية يتم تخيير المستورد ما بين اعادة تصدير الشحنة الى بلد المنشأ او اتلافها بإشراف منها.

وأهابت بلدية الكويت الجميع ضرورة التأكد من المعلومات عبر مصادرها الرسمية قبل نشر الاخبار غير الدقيقة مؤكدة ان صحة وسلامة المستهلكين تأتي على رأس أولوياتها.

ديوان الخدمة

التوظيف لدى الديوان خلال فترات التوظيف السابقة.

وأوضحت بن ناجي ان «ديوان الخدمة المدنية مستمر في تلقي الاحتياجات الوظيفية من قبل الجهات الحكومية بهدف إصدار دفعات جديدة من المرشحين،ويأتي ذلك في إطار التنسيق والتعاون المستمر بين ديوان الخدمة المدنية وجميع الجهات الحكومية ولا سيما في تزويد الديوان بالاحتياجات الوظيفية من التخصصات التي تتناسب وطبيعة عمل كل جهة حكومية»، موضحة أن «دفعة المرشحين جاءت من مختلف التخصصات ووفقا لاحتياجات الجهات الطالبة».

وطالبت بن ناجي المرشحين في الدفعة الحالية بمراجعة جهة العمل التي رشحوا لها مباشرة دون الضرورة لمراجعة ديوان الخدمة المدنية، وذلك اعتبارا من تاريخ 18 إبريل الجاري مصطحبين معهم المستندات الرسمية.

السيسي : سنواجه

وأكد السيسي في هذا السياق عزم الدولة على الاستمرار في التصدي للارهاب والقضاء عليه معربا عن ثقته في وعي الشعب المصري بجميع طوائفه وادراكه لحقيقة ودوافع من يدعمون الارهاب لبث الفرقة بين أبناء الوطن.

كما أعرب عن خالص مواساته لأسر الضحايا والمصابين مؤكدا أنهم سيلقون كامل الاهتمام والرعاية من الدولة.

من جانبه أكد البابا تواضروس الثاني أن الارهاب لن ينجح في شق صف المصريين والنيل من وحدتهم واستقرارهم معتبرا أن الوحدة والمحبة بين أبناء الوطن هي السبيل الوحيد الذي يكفل سلامة مصر والقضاء على الارهاب.

من جانب آخر أكد الرئيس السيسي عقب لقائه مع عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني سون تشونلان، ضرورة توحيد وتنسيق الجهود للتعامل مع الارهاب والقوى الداعمة له «بحسم» بعد أن بات يمثل تهديدا مشتركا لجميع دول العالم.

وذكر المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير علاء يوسف في بيان أن ذلك جاء خلال

وفيما يتعلق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط أكد الرئيس المصري ضرورة التوصل الى حلول سياسية للأزمات القائمة بالمنطقة «بما يضمن الحفاظ على وحدة وسيادة الدول التي تشهد أزمات ودعم مؤسساتها الوطنية».

وعلى صعيد العلاقات الثنائية اشاد السيسي بالتطور المستمر في العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات كافة ووصولها لمستوى «الشراكة الاستراتيجية الشاملة».

وأشار إلى أهمية مواصلة الارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين مؤكدا دعم بلاده «مبادرة الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني وذلك من خلال تدشين عدد من المشروعات في مجالات تنمية البنية الأساسية خاصة في منطقة قناة السويس.

وذكر المتحدث أن المسؤولة الصينية أكدت من جانبها تضامن بلادها الكامل مع مصر وشعبها في مواجهة الارهاب موضحة أن بلادها تعارض الارهاب بكل صوره وتدعم جهود مصر في الحفاظ على أمنها القومي واستقرارها.

كما أكدت حرص الصين على مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها في جميع المجالات مثمنة «المستوى المتميز» من التشاور والتنسيق بين البلدين.

استياء عالمي

بدوره أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس عن قلقه ازاء محاولة الدول الغربية التهرب من اجراء تحقيق عادل في حادثة استخدام مواد سامة ببلدة «خان شيخون» السورية.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي عقده في ختام مباحثات اجراها مع نظيره البنغلادشي ابو الحسن محمود علي ان روسيا صوتت ضد مشروع القرار الامريكي الفرنسي البريطاني في مجلس الامن الدولي امس لانه طرح دون مشاورات مسبقة وحصر عمليات التفتيش في المنشآت الحكومية السورية.

واضاف «طلبنا ان تشمل عمليات التفتيش المناطق السورية كافة بما فيها تلك التي يسيطر عليها المسلحون الا أنهم رفضوا ذلك بحجة انعدام الامن هناك».

واشار لافروف إلى تبلور انطباع لدى روسيا بان الشركاء في مجلس الامن الدولي لا يريدون اجراء تحقيق موضوعي في هذا الحادث موضحا ان بلاده اقترحت على منظمة حظر الاسلحة الكيماوية في لاهاي تشكيل لجنة للتحقيق في حادث استخدام المواد السامة في «خان شيخون» بمشاركة خبراء من روسيا ودول غربية اضافة الى دول من المنطقة.

من جانب آخر أكد الرئيس السوري بشار الاسد في مقابلة حصرية لوكالة فرانس برس في دمشق، ان «الهجوم الكيميائي» على مدينة خان شيخون الذي أوقع عشرات القتلى «مفبرك» تماما بهدف استخدامه كـ«ذريعة» لتبرير الضربة الأميركية على قاعدة للجيش.

وفي أول مقابلة بعد الهجوم الذي اتهمت واشنطن دمشق بشنه، وتبعه تنفيذ الجيش الاميركي ضربة صاروخية على قاعدة الشعيرات في حمص «وسط»، قال الاسد «بالنسبة لنا الأمر مفبرك مئة في المئة».

وأضاف «انطباعنا هو ان الغرب والولايات المتحدة بشكل رئيسي متواطئون مع الارهابيين وقاموا بفبركة كل هذه القصة كي يكون لديهم ذريعة لشن الهجوم».

وأثار الهجوم الكيميائي على خان شيخون في الرابع من الشهر الحالي تنديدا واسعا بعد تداول صور مروعة للضحايا، وتسببه بمقتل 87 مدنيا بينهم 31 طفلا، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال الاسد «المعلومات الوحيدة التي بحوزة العالم حتى هذه اللحظة هي ما نشره فرع القاعدة» في إشارة الى جبهة فتح الشام «جبهة النصرة سابقا» التي تسيطر مع فصائل اسلامية ومقاتلة على كافة محافظة ادلب.